



Süleymaniye U. Kütüphanesi

İzmir

Kitap No

74403



5846



1010

{ بسم الله الرحمن الرحيم }

حمد المنن له شرح كنه ذاته عن الصور
وافيسة الصديق والصلوة والسلام
على محمد الذي نكست حج براهنه اعلام
الضالين عن مستقيم الطريق •
وعلى اله وصحبه المانعين باحكام

فضايا

فضاياهم مناقصي دلائل التحقيق
دائمين ما توجهت اعنة الافكار الى
صهارى التدقيق وبعد فلما كانت
الرسالة التى ألفها الفاضل المحقق
والكامل المدقق محمد الدردى فحقق
اجزاء القضية والصديق والفرقة
بين مذهب المتأخرين والقدماء صغير
الحج كبير الفحوى وقليل اللفظ كثير
المعنى اردت ان اشير الى ما فيه من
النكات العلية والذفايق الخفية
تبصرة للبدي وتذكرة للتمهي

والله فاصل بين الخطأ والضواب وعنده
علم الكتاب **قال** اعلم ان اجزاء القضية
اربعة عند المتأخرين نفس الموضوع
والحمول والنسبة الإيجابية **اقول**
ان المصنف اتخذ كالمحملة ولم يذكر
الشرطية مع ان اجزائها كذلك
اربعة عندهم لما يفهم بالقياس الى
المحملة وهي سواء كانت مركبة من
الماهيات او من الاجزاء العقلية
لا الخارجية والمراد من المتأخرين
متأخري المنطقيين كالأمام الفارابي

وابن

وابن سينا وصاحب القسطاس
وامام الرازي ومن تبعهم فالاول
من اجزاء الاربعة نفس الموضوع
ذاته لا وصفه ولا لفظه لان المراد
من الموضوع هو الذات لا غيرها ويسمى
محكوما عليه كما سمي الموضوع والثاني
هو المحمول معطوف على نفس الموضوع
لا على الموضوع هذا احتراز عن مجيئة
النفس على المحمول لان المراد منه هو
الوصف والثالث نسبة الإيجابية
اي النسبة التي هي الثبوت في المحملة

مطلقا وتطلق على الاتصال في المتصلة
وعلى التثنية في المنفصلة وتسمى تلك
النسبة نسبة حكمة لانها مورد الحكم
ومحلها ونسبة بين بين ايضا لكونها بين
الموضوع والمحول ونسبة تقييدية
لكونها مقيما بين الموضوع والمحول
ومعناها في المحلية اتحاد المحول بالموضوع
وفي الشرطية اتصال التالي للمقدم و
انفصاله عنه **قال** ووقوع تلك
النسبة اولا وقوعها بمعنى ان النسبة
مطابقة في نفس الامر اولا **اقول**

الرابع

الرابع من اجزاء القضية وقوع نسبة
الاجبائية في الموجبة اولا ووقوعها
في السالبة ومعنى الوقوع ان النسبة
مطابقة في نفس الامر في حد ذاته
ومعنى الا وقوع ان النسبة غير مطابقة
فيها **قال** والمراد بنفس الامر هو نفس
الامر الزعمي عني ما هو اعم من نفس الامر
بحسب الواقع ومن نفس الامر بحسب
الزعم فقط لا ما يعتبر في تعريف
الصدق والكذب **قول** ان نفس
الامر اما حقيقي كما يعتبر في تعريف

الصدق هو مطابقة الحكم للواقع
 أي الخارج والكذب هو عدم مطابقة
 الحكم للواقع فكل ما هو مطابق
 في الخارج مطابق في نفس الأمر
 بلا عكس كلي وزعمي أعني ما هو
 اعتمد من نفس الأمر بحسب الواقع
 ومن نفس الأمر بحسب الزعم فقط
 أي دون الواقع كما يعتبر في معنى
 الوقوع واللاوقوع لأنه إذا لم
 يكن الأمر كذلك بل إذا كان المراد
 ههنا نفس الأمر بحسب الخارج كما

يراد في تعريف الصدق والكذب يلزم
 كون كل موجبة صادقة وكل سالبة
 كاذبة وهو باطل ويسمى الوقوع
 واللاوقوع نسبة تامة خبرية والحكم
 عند **هم قال** عند الحكماء ثلاثة الموضوع
 والمحمول والحكم **اقول** ان اجزاء القضية
 عند الحكماء كارسطو وافلاطون وبطليموس
 وجالينوس - عنه وهي ثلاث
الاول هو الموضوع والثاني المحمول
والثالث الحكم بمعنى الوقوع واللاوقوع
 أي اتحاد الموضوع والمحمول او عدم



٩
اتحاده له وتلك الثلاث ما عد النسبة
التي هي مورد الوقوع والأل وقوع اعنى
النسبة الحكمية التي كانت من اجراء
القضية عند المتأخرين وذلك
لان القدماء ينكرون تلك النسبة
حيث قالوا ليس بين طرفي القضية
الانسبة واحدة وهي النسبة التامة
الخبرية مع الادعان ويسمون بها
حكما ومعناها اتحاد المحك بالموضوع
في الموجبة ويسمى وقوعا وعدمه معه
في السالبة ويسمى لا وقوعا ويجوز ان

تسمى

تسمى نسبة الحكمية ايضا عندهم بمعنى
مورد الحكم ومتعلقه بمعنى الادعان
والفريق بين الفريقين بانه ان النسبة
الحاصلة بين الموضوع والمحك اما
ان تعتبر في تعلق الادراك بها اذعان
اولا فان اعتبر بها اذعان فهي الحكم
وهذا على مذهب الحكماء وقولهم
ان اجزاء القضية ثلاثة مبنى على هذا
التحقيق فاذا لم تعتبر في تعلق الادراك
بها اذعان فتكون تلك النسبة تقييدية
والاذعان الغير المعتبر يكون حكما

وهذا على مذهب المتأخرين وقولهم
ان اجزاء القضية اربعة مبنى عليه
فان الحكم عند المتأخرين بمعنى الا يفاء
والانتزاع من قبيل الفعل لا العلم بمعنى
اذعان الوقوع والآلا وقوع واتاعند
القدماء من قبيل العلم بمعنى اذراك
الوقوع والآلا وقوع مع الاذعان
فان الحكم عندهم هو الأذراك
المقارن للأذعان لانفس الاذعان
الذى هو الجرم والرجحان فاعلم ان
الاذعان قيد في الحكم بمعنى الأيقاع

والانتزاع لانفسه كما ان التردد
والرجوحية قيدان في الشك
والوهم لانفسهما والخاصات
ادراك النسبة ان كان مع الأذعان
يسمى حكما وان كان مع التردد يسمى
شكا وان كان مع المرجوحية يسمى
وهما وان كان عاريا من القيود المذكورة
بمعنى لا بشرط شئ يسمى تخيلا
ثم ان الأذراك مع الاذعان
ان كان مع الجرم يسمى يقينا وان
كان مع الترجيح يسمى ظاهرا

١٢
القدماء سبني على هذا وكلا من زعم
ان الحكم هو الأذعان والشك
هو التردد والوهم هو المرجوحية
سبني على مذهب المتأخرين **قال**
فعلم من هذا ان الوقوع واللاوقوع
صفة النسبة بين **اقول** فعلم
من هذا ان يكون اجزاء القضية اربعة
عند المتأخرين وثلاثة عند القدماء
وانكارهم نسبة بين **ان الوقوع**
واللاوقوع صفة لتلك النسبة عند
المتأخرين ومعناه المطابقة **:**

الواقع

١٢
للواقع وعددها واما عند القدماء
صفة للحكوم به ومعناه الثبوت
والاثبوت في الجملة والاتصال
والانفصال في المنفصلة والانفصال
واللانفصال في المنفصلة **قال**
وايضاً ان اجزاء التصديق اربعة
عند المتأخرين **اقول** ان التصور
هو الأذراك فقط هذا متفق عليه
واما التصديق فمختلف فيه كما كانت
القضية مختلفاً فيها فان اجزاء التصديق
عند المتأخرين اربعة **اعني تصور** **:**

١٥
الموضوع وتصور المحمول وتصور نسبة
التبوتية بينهما والحكم فلفظ الحكم
هناك معطوف على مجموع تصور
الموضوع لا على الموضوع حتى
التصور على الحكم فان المراد من الحكم
عند المتأخرين الحكم من قبل الفعل
لا العلم وطريق البيان ههنا بانه
شلا ان اجزاء القضية اربعة في
مثل قولنا الانسان كاتب الاول
تصور ذات الانسان والثاني
تصور مفهوم الكاتب والثالث

التصور

١٦
تصور نسبة تبوتية الكتابة الى
الانسان والرابع اذعان الوقوع
او اللا وقوع هو الحكم هذا على مذهب
المتأخرين لانهم لم يجعلوا التصديق
قسما من العلم فان التصديق عندهم
مركب من التصورات الثلاثة والحكم
الذي من قبيل الفعل فان قلت لم
لم يكن التصديق من قبيل العلم مع ان
التصورات الثلاث من العلم والاقل
تابع للاكثر ولو كان الحكم خارجا
عن العلم عندهم قلنا من القاعدة المقررة

ان المركب من الداخل والخارج **:**
 خارج ولذا يقسمون العلم الى تصور
 فقط والى تصور معه حكم ويقولون
 مجموع التصورات والحكم تصديق كما
 في الشمسية **قال** واما عند القدماء
 ان التصديق بسيط **اقول** ان التصديق
 بسيط اى لاجزء له اصلاً فات **:**
 التصديق عند القدماء عبارة عن **:**
 الحكم بمعنى ادراك الوقوع واللاوقوع
 مع الأذعان لانهم يجعلون التصديق
 قسماً من العلم ومن قسم العلم الى التصور

والتصديق هو القدماء لا المتأخرين
قال والتصورات الثلاث شرط عندهم
 كما كانت شرطاً عند المتأخرين **اقول**
 ان التصورات الثلاث اى تصور **:**
 الموضوع والمحمول وتصور النسبة
 وهى شرط للتصديق يعنى خارج كما
 كان الموضوع شرطاً للصلاة وخارجاً
 عنها وعند المتأخرين انها شرط اى **:**
 جزء من التصديق وداخل فيه كما كان
 الركوع شرطاً للصلاة وداخلياً **:**
 فيها **قال** اعنى تصور الموضوع والمحمول

والنسبة التامة الخبرية بدون الأذعان
اقول انما قيد بدون الأذعان لان
تصور تلك النسبة بالأذعان هو
الايقاع والانتزاع وهو حكم على
مذهب القدماء فان تعلق الحكم بما
يتعلق به التصور جائز عندهم خلافاً
للتأخرين **قال** ولذا جعلوا اجزاء
القضية اربعة **اقول** قوله ولذا اشارة
الى اثبات نسبة الحكمة بناءً على
عدم جواز تعلق الحكم بما يتعلق به
التصور فجعلوا المتأخرون اجزاء **ق**

القضية

القضية اربعة **قال** وما ينبغي هنا
ان القضية آه **اقول** ان القضية
سواء كانت اربعة كما ذهب
المتأخرون او ثلاثة كما ذهب
القدماء وهي من قبيل المعلومات
قال والتصديق آه **اقول** سواء
كان مركباً كما ذهبه المتأخرون
او بسيطاً كما ذهبه القدماء وهو
من قبيل العلم ان كان الحكم ادراكاً
امّا ان كان فعلاً فغير العلم كما هو
الحق عند المحققين ثم اعلم ان **ق**

قوله ان القضية سواء
كانت اربعة او ثلاثة **ق**
هذا مسامحة ففقد
ان اجزاء القضية سواء
كانت اربعة او ثلاثة
فما مل
ملا

الخلاف ههنا بين الفريقين في سبعة
 مواضع الاول في اجزاء القضية
 والثاني في معنى الوقوع واللا وقوع
 والثالث في انه صفة لتلك النسبة
 ام للحكوم به الرابع في معنى الايقاع
 والانتراع والخامس في انه من
 قبيل العلم ام الفعل السادس
 في التصديق هل هو مركب ام بسيط
 والسابع في انه قسم من العلم ام لا
 وانتهى الى سير خطوات القلم السقيم
 بالفكر العقيم الى هنا لمجود عناه

بضعيف بنانه السيد محمد زيني ميري
 كاتب زياده زاد هم لله
 من مواهب السعادة
 في صفرا الخير لسنه
 اربع وسبعين ومائه
 والـ

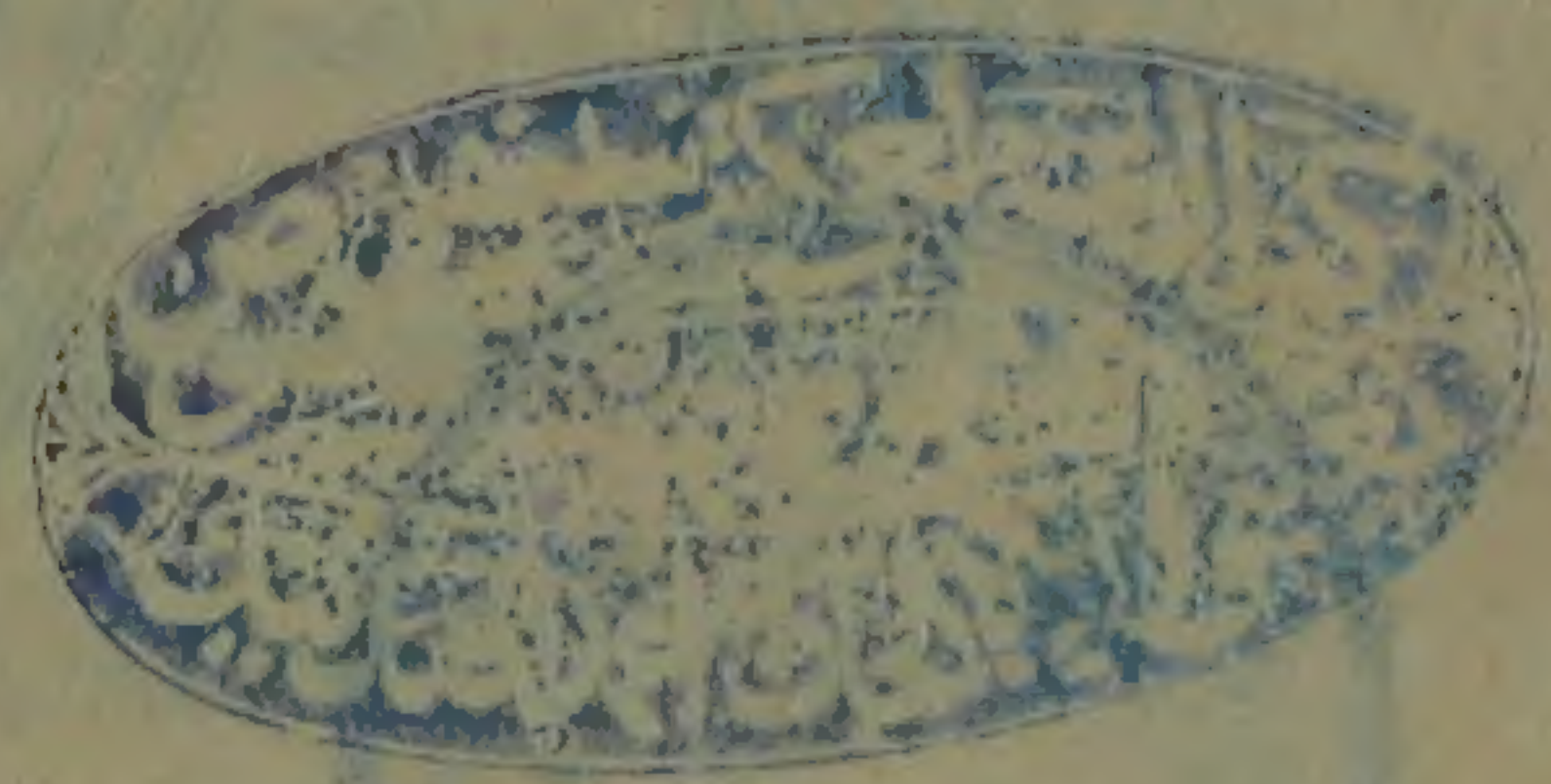
٣٢م

5846



Süleymaniye U. Kütü.
 izmir
 403
 Eski Kayıtlar

Handwritten text in Arabic script, enclosed within a faint triangular border. The text is arranged in several lines, likely a formal declaration or a list of items.



Handwritten text in Arabic script, located on the right edge of the page, possibly a marginal note or a reference.